أبرز المرتكزات و الفرضيات التي استندت إليها موازنة عام ٢٠١٠

١- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي في المملكة من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة الى مستويات آمنة، حتى يتسنى للمملكة اجتياز التداعيات السلبية الناجمة عن الازمة المالية والاقتصادية العالمية.

٢- تعميق مبدأ الاعتماد على مواردنا الذاتية بشكل أكبر في تغطية انفاقنا العام الذي ينبغي العمل بشكل حثيث لرفع سويته وتحسين مستوى انتاجيته وانعكاسه بشكل ايجابي على تحسين مستوى معيشة المواطنين.

٣- البدء في موازنة عام ٢٠١٠ بتوزيع النفقات الرأسمالية حسب المحافظات كخطوة تمهيدية للسير بشكل حثيث نحو تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية في كل محافظة من محافظات المملكة مع مراعاة وضع الضوابط التي تكفل حصول كل محافظة على المخصصات المرصودة لها.

٤- ضبط النفقات ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والعمل الاضافي ومصاريف بناء القدرات والحواسيب وغيرها، وذلك بالتأكيد على قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص ولا سيما الحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود واللجان الرسمية الا للضرورة القصوى وعدم التوسع في استضافة الوفود الرسمية والحد من نفقات المآدب الرسمية وترشيد الانفاق على الاعلانات الرسمية في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى والحد من استئجار المباني الحكومية، مع مراعاة ضرورة تقيد جميع الوزارات

والدوائر الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها لهذه النفقات خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.

٥- وقف شراء المركبات والآليات وقفاً نهائياً باستثناء الاجهزة الامنية ووزارة الصحة.

٦- وقف شراء الاثاث وقفاً تاماً باستثناء وزارتي التربية والتعليم والصحة.

٧- اقتصار احداثات الوظائف في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في جدول التشكيلات لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على وزارتي التربية والتعليم والصحة فقط، ووقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وقفاً تاماً.

٨- التوقف عن إستحداث أية مؤسسات أو هيئات حكومية جديدة والعمل على الغاء و/أو دمج المؤسسات والهيئات ذات المهام المتشابهة.

٩- عدم رصد أية مخصصات لمشاريع رأسمالية جديدة في موازنة عام ٢٠١٠ باستثناء المرتبطة منها بالمنح الخارجية والاتفاقيات الدولية وبما يتوافق مع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٩-٢٠١١ وعدم رصد أية مخصصات مالية للمشاريع الرأسمالية التي كانت مدرجة في موازنة عام ٢٠٠٩ ولم يتم البدء بتنفيذها علاوة على انها لا تندرج ضمن الاولويات الوطنية في هذه المرحلة.

١٠- اقتصار زيادة الرواتب والاجور على الزيادة السنوية الطبيعية والتي تقدر بنحو ٣% في المتوسط وذلك في ضوء التدني الواضح في مستوى التضخم.

١١- عدم جواز اجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحالة عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة الا بعد الحصول

على مستند التزام مالي مصدق من مدير عام دائرة الموازنة العامة في حال تجاوزت كلفة هذه الاوامر التغييرية المخصصات المرصودة لهذه المشاريع في قانون الموازنة العامة.

١٢- انجاز المرحلة الثانية من حساب الخزينة الموحد والمتعلقة بمراجعة جميع الحسابات الحكومية المفتوحة لدى البنوك التجارية ليصار الى اخضاعها لحساب الخزينة الموحد وذلك بهدف تحسين ادارة المال العام وتعزيز كفاءة ادارة التدفقات النقدية بما يفضي الى تحسين وضع المديونية العامة.

١٣- الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث لا يتجاوز السقف المحدد له في قانون الدين العام وادارته، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى ثابتة على مسار الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم.

١٤- اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي ونقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية وذلك بهدف ازالة التشوهات في هيكل النفقات الرأسمالية وبالتالي اظهارها بحجمها الحقيقي.

١٥- توجيه النفقات الرأسمالية نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع المناطق التنموية ومشاريع البنى التحتية والمحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة بما يتواءم مع الاولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الاجندة الوطنية و"كلنا الاردن" وبما يتوافق مع البرنامج التنفيذي ٢٠٠٩-٢٠١١ مع مراعاة قدرة كل وزارة ودائرة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع ضمن الوقت المحدد والمستوى المنشود.

كما تم الاستناد في تقديرات الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ إلى جملة من الاعتبارات من أبرزها:-

أ- توقع إستمرار تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية على اقتصادنا الوطني ولكن بدرجة أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٩. ويعود ذلك الى بوادر الانفراج التي بدأت تظهر في اقتصادات بعض البلدان الصناعية الرئيسية.

ب- توقع استمرار حالة التذبذب في أسعار النفط الخام والمواد الاولية في الاسواق العالمية وإن بدرجات أقل مما شهدته أسعارها في عام ٢٠٠٨ .

ج- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة لاداء اقتصادنا الوطني وهي على النحو التالي :

١- نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة 8.5% في عام ٢٠١٠ وبنسبة 10.0% لكل من عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ فيما يتوقع أن يسجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية نمواً بنسبة ٤.٥% في عام ٢٠١٠ ليرتفع الى ٥.٤% في عام ٢٠١١ ثم الى ٥.٧% في عام ٢٠١٢.

٢- بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى ما يقارب ٣% في عام ٢٠١٠ و ٣% و ٤% لكل من عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على الترتيب.

اما معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الاجمالي فيتوقع أن يبلغ ٤% في عام ٢٠١٠ ونحو 4.5% و4.2% لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تباعاً.

٣- نمو الصادرات في عام ٢٠١٠ بنسبة ١١% وحوالي ١٢% في كل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٤- نمو المستوردات في عام ٢٠١٠ بنسبة ٦.٢% وحوالي ٨.٢% في كل من عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٥- تراجع عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٠ الى ١٠% مقابل ١١.٣% في عام ٢٠٠٨ و١٠.٣% في عام ٢٠٠٩، وليواصل انخفاضه في عام ٢٠١١ الى ٩.٦% ثم الى ٩.١% في عام ٢٠١٢.

٦- الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية بحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات ولتبقى ضمن المستويات المأمونة وبحدود ستة شهور.

٧- عدم تجاوز رصيد صافي الدين العام السقف المسموح به في قانون الدين العام وادارته البالغ ٦٠% خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢.